سـلطة النقـد الفلسـطينية

تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2021

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون أول 2020

©كانون أول، **2020**

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2020. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام **2021**.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)

فاكس: 2-2409922 (970 +)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

تقديم 2

آفاق الاقتصاد العالمي خلال العام 2021 3

آفاق الاقتصادات الاقليمية خلال العام 2021 5

تشخيص حالة الاقتصاد الفلسطيني 6

تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 7

تنبؤات سلطة النقد في العام 2021 9

أ. معدل النمو الاقتصادي 9

ب. معدل التضخم 11

تحليل المخاطر (الصدمات) 11

ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2021 14

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير التنبؤات الاقتصادية في فلسطين للعام 2021، آخذين بعين الاعتبار التطورات والمستجدات الاقتصادية العالمية والإقليمية (خاصة تلك المتعلقة بجائحة كوفيد-19)، وتأثيرها على آفاق الاقتصاد المحلي، من خلال تأثيرها بشكل رئيسي على عدة مؤشرات اقتصادية في القطاع الحقيقي، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي، وقطاع العمل، ومن أهمها: الإنفاق الحكومي، والتسهيلات الائتمانية، والمنح والمساعدات المقدمة لدعم ميزانية الحكومة والنفقات التطويرية، والتحويلات المالية للقطاع الخاص، وإيرادات المقاصة، وعدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل.

واستندت منهجية التنبؤ المستخدمة في هذا التقرير على النموذج الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، الذي يتضمن عدداً كبيراً من المعادلات السلوكية، التي تعكس جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد الفلسطيني. وقد تم إعداد هذه التنبؤات وفقاً لثلاثة سيناريوهات متباينة ومحتملة الحدوث، حيث يفترض سيناريو الأساس عودة الأوضاع الاقتصادية بشكل تدريجي إلى مستوياتها التي كانت سائدة خلال العام 2019، جراء انخفاض حدة الآثار الاقتصادية لجائحة (كوفيد-19)، وانتهاء أزمة ايرادات المقاصة. في حين تم عكس المخاطر المحتملة على هذا الأداء من خلال سيناريوهين مختلفين (سناريو متفائل وآخر متشائم).

وقد أشارت نتائج السيناريو الأساس إلى إمكانية حدوث تعافي نسبي في وتيرة النشاط الاقتصادي بنحو 7.1% خلال العام 2021، مقارنة مع تراجع مقدر بحوالي 10.6% في العام 2020، على خلفية تحسن النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وخاصة في قطاع الخدمات والتجارة، ومرجحة كذلك تعافي الانفاق الحكومي، وما يرافقه من تحسن في معدلات الاستهلاك الأسري والنشاط الاستثماري.

تقديم

خيم التباطؤ على المشهد الاقتصادي الفلسطيني خلال الأعوام القليلة الأخيرة، عطفاً على ضعف وهشاشة بنية الاقتصاد وتعرضه بشكل مستمر لأزمات وصدمات داخلية وخارجية على حد سواء. إضافة إلى التغيرات في المشهد السياسي وحالة عدم اليقين والاستقرار، وانعكاسات ذلك على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، لا سيما الاستهلاك والاستثمار والتجارة. ومن أهم الاحداث التي عرقلت مسيرة نمو الاقتصاد الفلسطيني في الأعوام الأخيرة : (1) استمرار التبعية للجانب الاسرائيلي خاصة في قطاع العمل والتجارة؛ (2) استمرار التراجع في حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لدعم الموازنة الحكومية والمشاريع التطويرية؛ (3) عدم الانتظام في تحويل إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تذبذب واضح في مستويات الانفاق بشقيه العام والخاص؛ (4) استمرار مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني وعدم السماح باستغلال الموارد المحلية في المناطق (ج) من الضفة الغربية؛ (5) استمرار حالة الحصار والاغلاقات الجزئية للمعابر التجارية والتوترات السياسية في قطاع غزة؛ (6) تثاقل القطاع الخاص عن لعب دوره كرافعة للنمو في ظل ضعف أداء القطاع العام وضبابية المشهد السياسي والاقتصادي.

ومما زاد الوضع سوءاً، تعرض الاقتصاد الفلسطيني في بدايات العام 2020 لأزمة جديدة غير مسبوقة، جراء انتشار جائحة (كوفيد-19)، والأوضاع الاستثنائية التي تبعت ذلك، من فرض حالة الطوارئ، واتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الوقائية والاحترازية لاحتواء انتشار هذه الجائحة، والاغلاق واتباع ممارسات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي. وكان ثقل الأزمة الصحية على الاقتصاد الفلسطيني كبيراً نظراً لتزامنها مع أزمة سياسية جديدة مع الجانب الإسرائيلي (جراء إعلان نيته عن ضم مناطق جديدة من الضفة الغربية، وخاصة في مناطق الأغوار، ومحاولة تفعيله لقانون الأسرى[1])، ورفض الجانب الفلسطيني في المقابل استلام أموال المقاصة منقوصة. وكانت محصلة هاتين الأزمتين تراجع ملحوظ في أداء معظم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبمعدلات قياسية لم تختبر منذ العقد الماضي، خاصة قطاع الخدمات (أنشطة السياحة والنقل والمواصلات)، والتجارة، والإنشاءات. إضافة إلى تراجع الانفاق الاستهلاكي الأسري، والاستثمار، والتصدير.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الأوضاع سيكون لها تأثير واضح على آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام القادم والأعوام اللاحقة. فعلى مستوى العام 2021، ترتبط آفاق الاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية والخارجية، وأهمها:

1. مدى انحسار الأزمة الصحية وعدم حدوث موجات جديدة في ظل توفير الفحوصات والعلاجات واللقاحات المضادة للفيروس، وما يعقب ذلك من تخفيف للقيود والإجراءات التي ترافقت مع اتساع نطاق هذه الأزمة؛

[1] *القانون الخاص بخصم مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء الفلسطينيين من عائدات الضرائب الفلسطينية، الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في أواسط العام 2018.*

2. التطورات السياسية مع الجانب الاسرائيلي والاستمرار في تحويل إيرادات المقاصة بشكل منتظم ودوري؛
3. استمرار تدفق المنح والمساعدات الخارجية لدعم خزينة الحكومة الفلسطينية والمشاريع التطويرية؛
4. عودة تدفق التمويل اللازم لعمل المنظمات والوكالات الدولية في ظل الإدارة الامريكية الجديدة.

آفاق الاقتصاد العالمي خلال العام 2021

كان الاقتصاد العالمي يترقب حدوث تعافي في وتيرة نشاطه خلال العام 2020، على خلفية البوادر الايجابية المتعلقة بأزمة النزاعات الجمركية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين (لا سيما الصين)، وتعافي النشاط الصناعي في منطقة اليورو، وتسارع وتيرة التجارة الخارجية في الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة. ولكن وبشكل غير متوقع، ظهرت الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد-19) بداية العام 2020، وتبعها العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من انتشارها ومحاولة احتوائها وإبطاء تفشيها (حالات الاغلاق في العديد من دول العالم في البدايات الأولى لانتشار الفيروس، واتباع ممارسات التباعد الاجتماعي، والحجر الصحي المنزلي، وإغلاق الحدود، ووقف حركة الطيران وغيرها من الإجراءات). ومع انتشار هذه الجائحة في العديد من دول العالم، ألقت بظلال قاتمة على عموم المشهد الاقتصادي العالمي.

ففي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية، تلقت العديد من المنشآت الاقتصادية والخدماتية في معظم دول العام صدمة كبيرة، خلفت أضراراً اقتصادية واسعة النطاق طالت جانبي الطلب والعرض على حد سواء، جراء تراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير في العديد من القطاعات، لا سيما قطاع النقل والسياحة والطيران، إلى جانب تراجع حركة التجارة العالمية بشكل غير مسبوق جراء تأثر سلاسل العرض من السلع الأولية، وتدهور مستويات الطلب الخاص لا سيما الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتراجع وتيرة الإنتاج في الصناعات التحويلية. وفي المحصلة، تسببت هذه الصدمة في تراجع معدلات النمو في الاقتصادات الرئيسية إلى مستويات دون تلك المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية في العام 2008.

ولمواجهة هذه الأزمة، اتجهت العديد من الحكومات إلى التوسع في الإنفاق من خلال تقديم حزم مالية للأسر والشركات والقطاعات الاقتصادية المتضررة. كما تبنت البنوك المركزية سياسات نقدية تيسيريه، تمثلت في تخفيض أسعار الفائدة الرسمية، وشراء مجموعات متنوعة من الأصول وغيرها من الإجراءات لتوفير السيولة اللازمة للنظام المالي والحفاظ على تدفق الائتمان للقطاع الحقيقي، وتعزيز الطلب الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري. وفي ظل هذه المستجدات، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي العالمي في العام 2020 بنحو 4.4% مقارنة مع نمو موجب بحوالي

2.8% خلال العام 2019، ومرجحة في نفس الوقت تراجع وتيرة الأداء الاقتصادي في معظم الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

فعلى مستوى مجموعة الاقتصادات المتقدمة، توقع الصندوق تراجع أداء المجموعة ككل خلال العام 2020 بنحو 5.8% مقابل نمو بحوالي 1.7% في العام السابق. وفي هذا السياق يشير الصندوق إلى تراجع حاد في وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الأول من عام 2020، جراء الانتشار الواسع للجائحة الصحية، وما تبعها من فرض حالة الإغلاق العام، وتوقف شبه تام في الأسواق وفي القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وما نتج عن ذلك من خسائر جمة في أسواق الطاقة، وتراجع في معدلات الاستهلاك والاستثمار والصادرات. ونتيجة لذلك توقع الصندوق انكماش الاقتصاد الأمريكي في العام 2020 بنحو 4.3%. كما ورجح أن يستعيد الاقتصاد الأمريكي تعافيه في العام 2021 بنمو يصل إلى 3.1%. وقد تجسد ذات الحال في منطقة اليورو، التي اختبرت هي الأخرى تدهوراً واضحاً في الأوضاع الاقتصادية، جراء اتساع نطاق انتشار الجائحة الصحية في كافة بلدانها، حيث توقع الصندوق انكماش اقتصاد منطقة اليورو خلال العام 2020 بحوالي 8.3%. مع توقعه بتحسن النشاط الاقتصادي في المنطقة خلال العام 2021 إلى قرابة 5.2%، في ظل المؤشرات الإيجابية المتعلقة بإمكانية توفير العلاجات واللقاحات المضادة للفيروس (كوفيد-19).

معدلات النمو الحقيقي في الاقتصادات الرئيسية (%)

	2019	2020	2021
الاقتصاد العالمي	**2.8**	**4.4-**	**5.2**
الاقتصادات المتقدمة	**1.7**	**5.8-**	**3.9**
الولايات المتحدة	2.3	4.3-	3.1
منطقة اليورو	1.3	8.3-	5.2
اليابان	0.7	5.3-	2.3
الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة	**3.7**	**3.3-**	**6.0**
الصين	6.1	1.9	8.2
الهند	4.2	10.3-	8.8
البرازيل	1.1	5.8-	2.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2021.

كما تسببت الأزمة الصحية في تزايد الضغوط على مجموعة الاقتصادات النامية والاسواق الصاعدة، التي تعاني أصلاً من بعض الاختلالات الاقتصادية كارتفاع مستويات المديونية العامة والخاصة، وعدم الاستقرار في الأسواق المالية، وتفاقم العجز التجاري في الكثير من بلدانها، مما أدى إلى تراجعات ملحوظة ومتباينة في الأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من العام الحالي. وترجح تقديرات صندوق النقد الدولي حدوث انكماش في اقتصاد هذه المجموعة بنحو 3.3% في العام 2020، متأثرة بضعف أداء أهم اقتصاداتها. فعلى مستوى الاقتصاد الهندي، توقع الصندوق انكماش النشاط

تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو في الاقتصادات الرئيسية خلال العام 2021

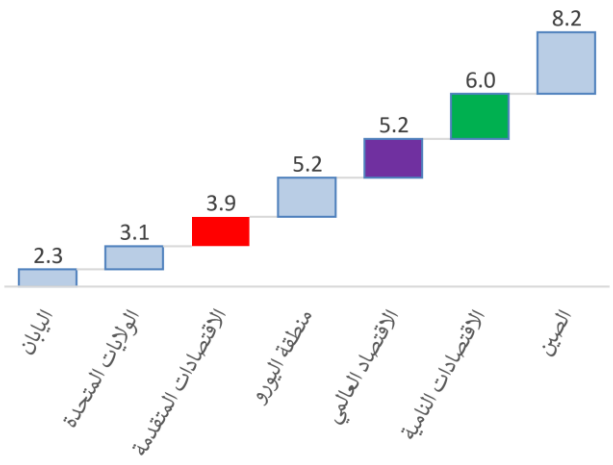

الاقتصادي في العام 2020 بنحو 10.3%، على أن يتعافى في العام 2021 إلى حوالي 8.8%. وكذلك الحال في الاقتصاد البرازيلي، الذي يتوقع أن ينكمش بنحو 5.8% في عام 2020، على أن يشهد تحسناً بنحو 2.8% في العام 2021. وفي المقابل، يعتبر الاقتصاد الصيني الاستثناء الوحيد في هذه المجموعة، الذي يتوقع تسجيله معدل نمو بحوالي 1.9% في عام 2020، وأن تتسارع وتيرة هذا النمو في العام 2021 لتصل إلى 8.2%.

أما بخصوص توقعات صندوق النقد الدولي بشأن الأوضاع الاقتصادية العالمية خلال العام 2021، فقد جاءت متفائلة نوعاً ما، في ضوء التطورات الايجابية المتعلقة بإمكانية توفير علاج ولقاح للجائحة الصحية. وفي هذا السياق، تشير توقعات الصندوق إلى حدوث تعافي نسبي في النشاط الاقتصادي العالمي بمعدل 5.2%، في ظل توقعاته بتحسن وتيرة الأداء في الاقتصادات المتقدمة إلى حوالي 3.9%، وفي الاقتصادات النامية إلى نحو 6.0%. ومع ذلك تبقى هذه التوقعات رهينة جملة من العوامل والظروف، منها: (1) انحسار سريع في الأزمة الصحية واتساع نطاق توفير الفحوصات والعلاجات واللقاحات؛ (2) عودة حركة التجارة العالمية ومؤشرات الاستهلاك والاستثمار إلى المستويات التي كانت قبل الأزمة الصحية؛ (3) تعافي الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية بوتيرة سريعة؛ (4) استمرار الحكومات والبنوك المركزية في تبني سياسات مالية ونقدية تيسيريه في المدى القريب؛ (5) تأمين فرص عمل جديدة للعمالة المسرحة إثر هذه الجائحة.

آفاق الاقتصادات الاقليمية خلال العام 2021

بدت آثار جائحة كوفيد-19 واضحة في الاقتصادات الاقليمية، حيث لجأت الحكومات ومنذ البدايات الأولى لانتشار المرض إلى فرض حالة اغلاق عام، والالتزام بالإجراءات والتدابير الاحترازية لاحتواء تفشي الجائحة، الأمر الذي كان له تداعيات سلبية وحادة على مجمل الحركة الاقتصادية. ففي إسرائيل، سجل الاقتصاد انكماشاً بنحو 3.8% خلال النصف الأول 2020، مقابل نمو موجب بنحو 3.1% خلال الفترة المناظرة من العام السابق، وذلك على خلفية تراجعات حادة في معدلات الاستهلاك الخاص، والاستثمار، والصادرات، وترافق ذلك مع تراجع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة. وفي ضوء ذلك، توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد في مجمل العام 2020 بنحو 5.0%، ومرجحاً تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي خلال العام 2021 بحوالي 6.5%، إثر تعافي الطلب الخاص وتسارع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

معدلات النمو الحقيقي في الاقتصادات الاقليمية (%)

	2019	2020	2021
الأردن	2.0	5.0-	3.4
مصر	5.6	3.5	2.8
إسرائيل	3.4	5.0-	6.5

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين أول 2021.

وعلى نحو مشابه، سجل الاقتصاد الأردني انكماشاً بنحو 1.2% خلال النصف الأول من العام 2020، مقابل نمو بنحو 1.9% في الفترة المناظرة من العام السابق، جراء تراجع معدلات الطلب الخاص والتصدير، كما ألحقت الجائحة الصحية خسائر اقتصادية جمة في القطاعات الإنتاجية الرئيسية خاصة في أنشطة الخدمات والانشاءات والتجارة. وعليه، يتوقع انكماش الاقتصاد الأردني في مجمل العام 2020 بحوالي 5.0%، بينما

تشير التوقعات إلى تعافي الاقتصاد الأردني بنحو 3.4% في العام 2021، على خلفية البوادر الايجابية المتعلقة بتوفر اللقاح المضاد للجائحة الصحية.

أما في الاقتصاد المصري، فتشير التقديرات الأولية إلى حدوث تباطؤ في وتيرة النشاط الاقتصادي خلال النصف الأول 2020 بواقع 1.6%، مقابل5.7% في الفترة المناظرة من العام السابق، متأثرة بتباطؤ أنشطة السياحة والصناعة والتجارة جراء تداعيات الأزمة الصحية. وفي المجمل، يتوقع أن يتباطأ الاقتصاد المصري إلى 3.5% في العام 2020، مقارنة مع حوالي 5.6% في العام 2019، كما ويتوقع أن تستمر وتيرة التباطؤ في ثنايا الاقتصاد المصري خلال العام 2021 لتصل إلى قرابة 2.8%.

تشخيص حالة الاقتصاد الفلسطيني

عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الأخيرة من مستويات متذبذبة ومتدنية من النمو الاقتصادي، حيث سجل في العام 2019 نمواً بنحو 1.4%، مقابل 1.2% في عام 2018. ويعزى هذا الضعف في الأداء الاقتصادي إلى بعض التحولات والمستجدات السياسية والاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي، تسببت العديد من الظروف والمعطيات في خلق واقع تسوده درجة كبيرة من عدم اليقين، وذلك على خلفية تزايد حدة التوتر في العلاقات مع الجانب الإسرائيلي في ظل تعثر مسار المفاوضات ومواصلة تهويد مدينة القدس، والتوسع الاستيطاني في مناطق الضفة الغربية، وعدم السماح باستغلال الموارد المحلية في المناطق المصنفة (ج)، والسيطرة الكاملة على المعابر والحدود، واستمرار الحصار الاقتصادي على قطاع غزة، وفرض القيود والعراقيل على حركة التجارة الخارجية. أما على المستوى الاقتصادي، فقد عانى الاقتصاد من تراجع واضح في حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لدعم خزينة الحكومة والمشاريع التطويرية وبنسبة وصلت إلى ما يقارب 50% عن مستوياتها السابقة، بالتزامن مع تراجع النشاط الاقتصادي للمنظمات الأهلية والوكالات الدولية العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، على خلفية التحول في المواقف السياسية الأمريكية وبعض الدول المانحة.

معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2015-2019

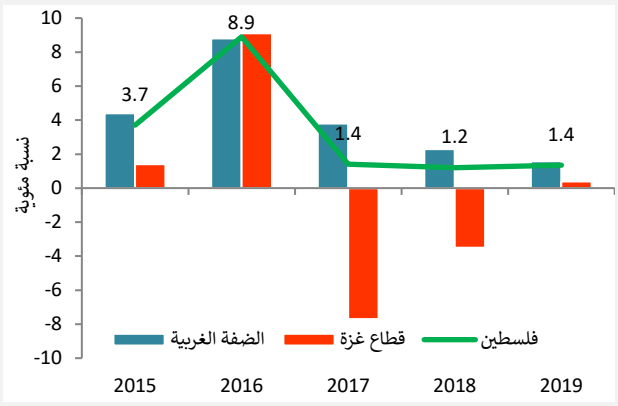

وقد انعكست علامات الضعف الاقتصادي بشكل سلبي على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فمع نمو الاقتصاد بوتيرة أقل من المعدل الطبيعي للنمو السكاني، استمر التراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي للعام الثالث على التوالي، حيث تراجع في العام 2019 بنحو 1.2%، ليضاف تراجع قدره 1.3% في عام 2018.

أما على صعيد الأسعار، فقد شهد معدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 ارتفاعاً بنسبة 1.6%، مقابل انكماشه بنسبة 0.2% في عام 2018، وجاء هذا الارتفاع في مستويات الأسعار عطفاً على ارتفاع معدل تكلفة الواردات وتأثر الأسعار المحلية بمثيلاتها في الأسواق العالمية خاصة أسعار الغذاء والمحروقات.

كما تجسدت حالة الضعف الاقتصادي في سوق العمل الفلسطيني، الذي لا يزال يعاني من ارتفاع مستويات البطالة، والتي بلغت في العام 2019 حوالي 25.4%، مقابل 26.2% في عام 2018.

بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، 2015-2019

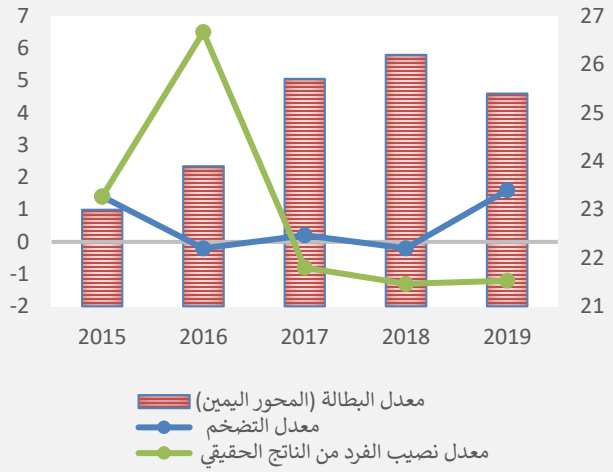

تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020

استمر التراجع في ثنايا الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الأول 2020، محدثاً انكماشاً بنحو 3.5%، على أساس سنوي، مقابل انكماش بنحو 1.4% خلال الربع السابق. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى بدء تأثير تداعيات الأزمة الصحية العالمية على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، حيث أدت إجراءات وتدابير الحجر الصحي وحالة الاغلاق العام إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي، وخاصة في قطاع السياحة والنقل والخدمات والإنشاءات، وما صاحب ذلك من تراجعات مشابه في مستويات الاستهلاك والاستثمار. كما أضافت هذه الأزمة الصحية المزيد من العراقيل والقيود على حركة التجارة الخارجية.

وقد تعمقت وتيرة الانكماش في ثنايا الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني 2020 نتيجة استمرار وتفاقم حدة الجائحة الصحية، إضافة إلى عودة الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية إلى المشهد الاقتصادي في ضوء الخلاف السياسي "المتجدد" مع الجانب الإسرائيلي، وما خلفته من تزايد في حالة عدم الاستقرار واليقين وتداعياتها على مؤشرات الطلب والعرض على حد سواء. فمن ناحية، شهدت معظم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية تراجعات قياسية حادة، وخاصة قطاع السياحة والنقل والخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية. كما شهدت من ناحية أخرى مكونات الطلب كافة تراجعات لم تختبر مثلها منذ العقد الماضي. وفي ظل هذه التطورات، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع النمو الاقتصادي في الربع الثاني 2020 إلى حوالي 19.5%، على أساس سنوي، مقابل انكماش بنحو 3.5% خلال الربع السابق.

وفي المقابل تشير التقديرات الأولية الخاصة بالربع الثالث 2020 إلى حدوث انحسار تدريجي في وتيرة الانكماش، إذ من المتوقع أن يبلغ معدل الانكماش ما يقارب 10.8%، على أساس سنوي، وذلك في ضوء محاولات الحكومة الهادفة إلى الموائمة بين الجانب الصحي والجانب الاقتصادي، والتعايش مع هذه

الجائحة ولكن مع الالتزام بالبروتوكولات الصحية العالمية في هذا الخصوص. وعليه، فمن المتوقع أن يؤدي تخفيف القيود والإجراءات المصاحبة لجائحة فيروس كورونا، واستئناف العمل في العديد من الأنشطة الاقتصادية إلى الحد من تفاقم الخسائر الاقتصادية.

كما ويتوقع أن يستمر الانحسار التدريجي في وتيرة الانكماش في الربع الرابع 2020 وبنسبة تقديرية في حدود 8.7%، على أساس سنوي، عطفاً على حدوث بعض التحسن النسبي في المؤشرات القيادية للاقتصاد الفلسطيني 2020، مثل مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، ومؤشر الإنتاج الصناعي، ومؤشر تجارة الجملة والتجزئة.

أما على الصعيد الاجمالي للعام 2020، فتشير التقديرات الأولية إلى تأثر المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي بشكل أساسي بتداعيات الجائحة الصحية (كوفيد-19) وأزمة ايرادات المقاصة، وما نتج عنهما من تراجعات حادة وكبيرة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وتراجع في مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتدهور في مستويات التصدير. وفي ضوء ذلك، يتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 10.6%، مقابل نمو بنحو 1.4% في عام 2019.

تقديرات النمو الاقتصادي للعام 2020

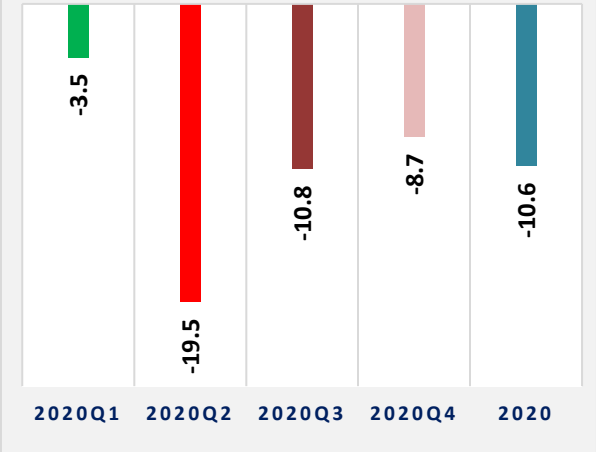

ومن الجدير ذكره أنه مع بداية تفشي الجائحة الصحية في فلسطين، وجدت الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية نفسها أمام أزمة مالية خانقة، تمخضت عن عدم قدرتها على تسديد التزاماتها في ظل إعلان حالة الطوارئ وتمديدها أكثر من مرة، والإغلاق الذي فرضته الحكومة للحد من تفشي الفايروس بين المواطنين. وفي هذا الصدد، لعبت التدخلات التي قامت بها سلطة النقد دوراً أساسياً في الحد من تفاقم الخسائر الاقتصادية والتخفيف من الضغوط المالية على الأفراد والشركات والقطاعات الاقتصادية المتضررة. فقد قامت سلطة النقد ومن بداية الأزمة بإصدار سلسلة من التعليمات للتخفيف على المواطنين ودعم السيولة في الاقتصاد، شملت سداد المستحقات المصرفية والقروض، ومعالجة تداول الشيكات، وتوجيه الائتمان للمشاريع الإنتاجية والمشاريع العاملة في مجال الصحة.

كما تضمنت التعليمات والإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد، إطلاق برنامج استدامة، وهو برنامج تمويلي لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم قروض لهذه المشاريع بشروط وتكاليف ميسرة، وبقيمة 300 مليون دولار. تساهم سلطة النقد فيه بمبلغ 210 مليون دولار، على أن يتم حشد المبلغ المتبقي (90 مليون دولار) من بعض الجهات الخارجية. وبشكل عام، يهدف هذا البرنامج إلى توفير التمويل

لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كورونا، وتمكينهم من الحصول على التمويل اللازم لتغطية النفقات التشغيلية الطارئة الناجمة عن تراجع الأداء الاقتصادي جراء الظروف الصحية والاقتصادية التي أحدثتها هذه الجائحة، إضافة إلى دعم رأس المال العامل، وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في الدورة الاقتصادية. علماً بأن تكلفة الإقراض للمشاريع المستفيدة من هذا البرنامج هي أقل تكلفة إقراض موجودة في فلسطين، بحيث لا تتجاوز 3% متناقص.

تنبؤات سلطة النقد في العام 2021

أ. معدل النمو الاقتصادي

يتضمن هذا التقرير التنبؤ بالمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021 (السيناريو الأساس)[2]، مع تحليل للمخاطر والصدمات المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الآفاق الاقتصادية. مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في البيانات الفعلية المتعلقة بالسنوات السابقة من مصادرها الرسمية (أهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية).

ويستند السيناريو الأساس بشكل رئيسي على افتراض عودة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي إلى مستوياته التي كانت سائدة قبل الأزمة الصحية (كوفيد-19)، على خلفية تراجع حدة الأزمة نتيجة توفر اللقاح في المدى القريب، والانتظام في تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية، وعودة حالة الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية والاقتصادية. وقد تم عكس هذا الوضع على المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الرئيسية.

- فعلى مستوى القطاع الحقيقي، تم افتراض تعافي مؤشرات الاستهلاك (بشقيه العام والخاص)، والاستثمار.
- وفي قطاع المالية العامة، تم افتراض ارتفاع مستوى الايرادات الحكومية مقارنة بمستواها في العام 2020، وارتفاع مستوى المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، وتحسن وتيرة الانفاق الحكومي.

---

[2] استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم والعمالة). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

- وفي القطاع الخارجي، تم افتراض تعافي مؤشرات التجارة الخارجية، والتحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص.
- وفي قطاع العمل، تم افتراض تحسن نسبي في مستويات التوظيف والتشغيل المحلي، إضافة إلى ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل.
- أما في القطاع النقدي، فقد تم افتراض تحسن معدلات التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بهدف دعم المشاريع الإنتاجية.

وبالاستناد إلى هذه الافتراضات، تشير التنبؤات إلى إمكانية تحقيق نمو حقيقي خلال العام 2021 بنسبة تصل إلى حوالي 7.1%، مقارنة مع تراجع قُدر بحوالي 10.6% في العام 2020[3]. وأن يؤدي هذا النمو إلى تحسن مرتقب في مستوى الدخل الفردي بنحو 4.4% مقارنة مع انكماش بنحو 12.8% في عام 2020. كما تشير التنبؤات إلى أن هذا الأداء سيكون مدفوعاً بتعافي الإنفاق الاستهلاكي الكلي بنسبة 4.7% (4.6% للاستهلاك الخاص، و5.2% للاستهلاك العام)، مع تحسن في وتيرة النمو في الاستثمارات إلى حوالي 15.9% مقابل تراجع بحدود 23.7% في عام 2020[4]. وكذلك سيكون لهذا الأداء أثر على القطاع الخارجي، حيث من المتوقع أن نمو الصادرات بنحو 6.1% مقابل تراجعها بحوالي 7.0% في عام 2020، إلى جانب تسارع النمو في الواردات أيضاً إلى 6.8% مقارنة مع تراجعها بنحو 13.5% خلال نفس الفترة، ومع ذلك، فيتوقع تزايد العجز التجاري بنسبة 7.2% مقارنة مع انخفاضه بنسبة 16.5% في العام 2020، ليشكل ما يقارب 33.9% من الناتج الحقيقي. وفي المقابل، يتوقع أن ينعكس التحسن الاقتصادي بشكل إيجابي على معدلات البطالة، لتنخفض إلى 25.0% في العام 2021 مقارنة مع 26.7% في العام 2020.

تنبؤات النمو الحقيقي وفقاً لسيناريو الأساس خلال العام 2021

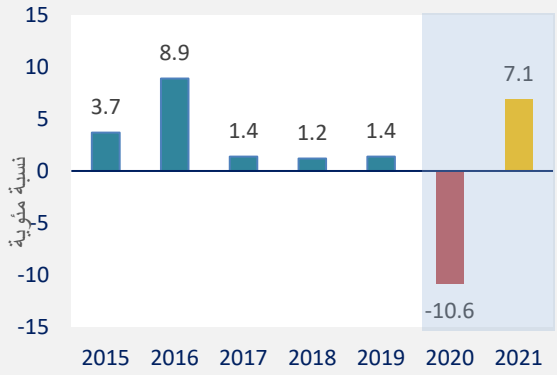

[3] *بناءً على التقديرات الأولية لسلطة النقد.*

[4] *تمثل الأرقام والنسب المتعلقة بالعام 2020 تقديرات أولية، وهي عرضة للتعديل والتغيير.*

ب. معدل التضخم

تأثرت مستويات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 بشكل لافت بحالة التراجع الحاد في مستويات النشاط الاقتصادي ومعدلات الاستهلاك الخاص، وتراجع أسعار المواد الغذائية والوقود في الأسواق العالمية. وفي ضوء ذلك، سجل معدل التضخم تراجعاً بنحو 0.8% خلال الفترة (كانون ثاني- تشرين أول) 2020، قياساً للفترة المناظرة من العام السابق. أما في العام 2021، فيتوقع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك إلى قرابة 0.9%[5]، متأثرة بشكل رئيس بمستويات التضخم المتوقعة لدى الشركاء التجاريين من خلال تضمينها في متغير تكلفة الواردات، الذي يأخذ بعين الاعتبار كلاً من التضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجارياً، وخاصة إسرائيل (الشريك التجاري الأكبر)، إلى جانب مؤشر أسعار الغذاء العالمي، ومؤشر الاستهلاك المحلي. وفي هذا السياق تم افتراض ارتفاع مؤشر تكلفة الواردات في السيناريو الأساس بنسبة 0.6%، على أساس سنوي، في حين تشير التوقعات المتعلقة بأسعار الغذاء العالمية إلى ارتفاعها في الأسواق العالمية بحوالي 2.0% في العام 2021، كما ويتوقع تعافي مؤشر الاستهلاك المحلي ليرتفع بنحو 5% عن مستواه في عام 2020.

تنبؤات التضخم خلال العام 2021

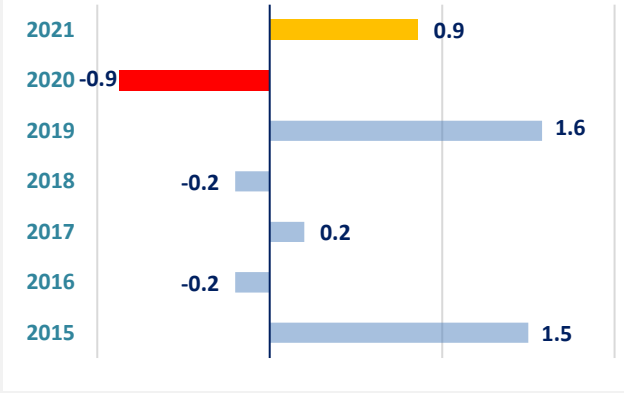

تحليل المخاطر (الصدمات)

تبقى هذه التنبؤات الاقتصادية عرضة لبعض الصدمات المحتملة الحدوث، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة يحيط بها قدر كبير من المخاطر وعدم اليقين، وما يرافقها من تداعيات وانعكاسات على مجمل النشاط الاقتصادي. ففي كل عام هناك أزمة جديدة أو استمرار لأزمة سابقة، سواء كانت على الصعيد السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي. وفي ضوء هذا الواقع، تم تضمين هذه التنبؤات تحليلاً للمخاطر

---

[5] *تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps*

المحتملة الحدوث وإن بدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الأداء الاقتصادي.

فبافتراض تعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل) تتمثل في حدوث تطورات ايجابية بشأن الأزمة الصحية وتوفير اللقاح المضاد للفيروس بشكل سريع، وتسارع مستويات المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية الحيوية، مع تحسن مستويات التحصيل الضريبي والايرادات الحكومية، وتسهيل حركة التجارة الخارجية في قطاع غزة، وارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج بوتيرة أعلى من معدلاتها السنوية. ففي ظل هذه الصدمة الإيجابية، يتوقع تحسن النمو الحقيقي بشكل ملحوظ ليصل إلى 12.5%، مع تحسن في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 9.7%. أما على مستوى مكونات الانفاق، فيتوقع وفق هذا السيناريو، أن يتسارع الإنفاق الاستهلاكي الكلي إلى 7.9% (8% للاستهلاك الخاص، و7.4% للاستهلاك العام)، والإنفاق الاستثماري الكلي إلى 29.1%، إلى جانب نمو الصادرات بنحو 8.1%، وكذلك الواردات بنحو 9.5%، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري بنحو 10.3%. ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثير إيجابي على سوق العمل، مسبباً انخفاضاً في معدل البطالة إلى 24.0% من إجمالي القوى العاملة.

ولكن تبقى الأوضاع الاقتصادية من جانب آخر، عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم) تتمثل في تصاعد وتيرة انتشار الجائحة الصحية جراء التأخر في استلام العلاجات واللقاحات، إلى جانب ارتفاع حدة التوترات السياسية مع الجانب الإسرائيلي وعودة أزمة ايرادات المقاصة إلى المشهد من جديد، ووضع مزيد من القيود على حركة التجارة، وانخفاض حاد في حجم المنح والمساعدات ووقف التمويل الدولي لمنظمات المجتمع المدني (لا سيما وكالة الأونروا)، وتوقف المنحة القطرية في قطاع غزة، إضافة إلى تراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، ترجح التنبؤات حدوث انكماش بنسبة 2.4% في العام 2021، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع الدخل الفردي الحقيقي بنحو 4.8%، مع تراجع في الإنفاق الاستهلاك الكلي بحوالي 1.7% (1.4% للاستهلاك الخاص، و2.8% للاستهلاك العام). كما يتوقع ضمن هذا السيناريو تراجع الإنفاق الاستثماري بنسبة 1.2%، وتباطؤ الصادرات إلى 1.5%، والواردات إلى 2.3%، الأمر الذي سيؤدي إلى

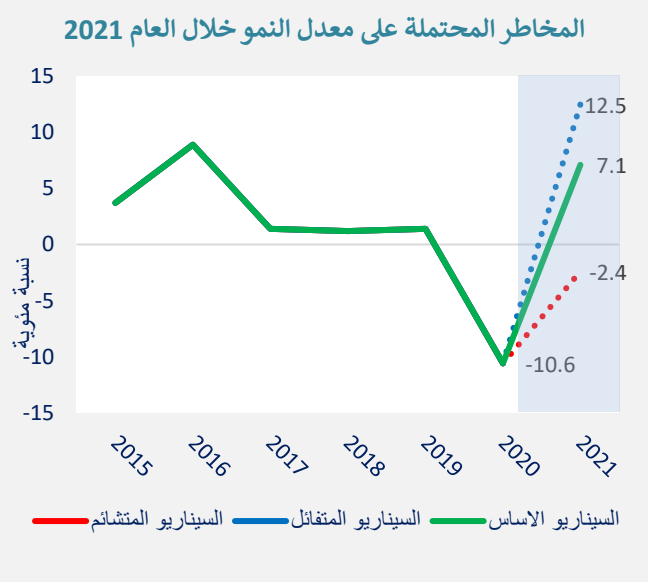

انخفاض في ميزان العجز التجاري إلى 1.2%. كما ويتوقع في ظل هذا السيناريو أن يرتفع معدل البطالة إلى 27.0%.

أما فيما يتعلق بالمخاطر المحيطة بمعدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، فهي ترتبط بشكل أساسي بالتغيرات الحاصلة في أسواق السلع الأساسية (لا سيما السلع الغذائية والمحروقات)، وكذلك تأثرها بمستويات الأسعار لدى الشركاء التجاريين نظراً للاعتماد المتزايد على الواردات، خاصة السوق الإسرائيلي. ويضاف إلى ذلك، بعض المخاطر المتعلقة بالصدمات الداخلية المحتملة والتي يمكن أن تؤثر على مستويات الاستهلاك. وفي هذا السياق، يوضح تحليل (Fan-chart) المخاطر المحتملة على مسار الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021. ففي حالة انحراف مؤشر أسعار الغذاء العالمية وتكاليف الواردات، ومؤشر الاستهلاك المحلي عن القيم المفترضة في سيناريو الأساس سيؤدي ذلك إلى انحراف في القيم المتوقعة لأسعار المستهلك في فلسطين، إذ من المتوقع في حالة الارتفاع أن يؤدي ذلك إلى تسارع وتيرة الأسعار في فلسطين خلال العام 2021 من 0.9% وفق سيناريو الأساس، إلى قرابة 2.2%. أما في حالة الانخفاض فيتوقع أن يتراجع معدل التضخم في فلسطين بنحو 0.5%.

المخاطر المحتملة على معدل التضخم خلال العام 2021

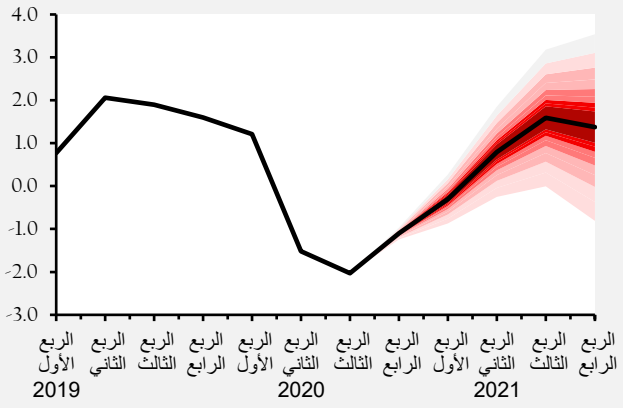

ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2021

	2017	2018	2019	2020	تنبؤات العام 2021		
	بيانات فعلية			تقديرات*	السيناريو الأساس	السيناريو المتفائل	السيناريو المتشائم
معدل التغير السنوي (%)							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1.4	1.2	1.4	**10.6-**	**7.1**	12.5	2.4-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	0.8-	1.3-	1.2-	**12.8-**	**4.4**	9.7	4.8-
معدل البطالة**	**25.7**	**26.2**	25.4	**26.7**	**25.0**	**24.0**	**27.0**
معدل التضخم	**0.2**	**0.2-**	1.6	**0.9-**	**0.9**	--	--
إجمالي الاستهلاك	**3.7-**	**2.3**	2.6	**8.5-**	**4.7**	**7.9**	**1.7-**
الاستهلاك العام	13.7-	7.3	3.5-	**2.2-**	**5.2**	7.4	2.8-
الاستهلاك الخاص***	1.1-	1.1	4.1	**9.9-**	**4.6**	8.0	1.4-
إجمالي الاستثمار	**7.6**	**2.2**	2.0-	**23.7-**	**15.9**	**29.1**	**1.2-**
صافي الصادرات من السلع والخدمات****	**3.6-**	**5.4**	1.2	**16.5-**	**7.2**	**10.3**	**2.6**
إجمالي الصادرات	13.9	2.5	2.0	**7.0-**	**6.1**	8.1	1.5
إجمالي الواردات	1.3	4.5	1.4	**13.5-**	**6.8**	9.5	2.3
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
إجمالي الاستهلاك	**107.0**	**108.2**	**109.5**	**112.0**	**109.5**	**103.0**	**113.9**
الاستهلاك العام	20.0	21.3	20.2	**22.1**	**21.7**	21.1	22.0
الاستهلاك الخاص	87.0	86.9	89.3	**89.9**	**87.8**	81.9	91.9
إجمالي الاستثمار	**27.0**	**27.3**	**26.4**	**22.5**	**24.4**	**25.8**	**22.8**
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**34.9-**	**36.4-**	**36.3-**	**33.9-**	**33.9-**	**30.1-**	**36.7--**
إجمالي الصادرات	16.3	16.5	16.6	**17.3**	**17.1**	17.2	18.0
إجمالي الواردات	51.2	52.9	**52.9**	**51.2**	**51.0**	47.3	54.7
بنود تذكيرية							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)	15,427	15,616	15,829	**14,157**	**15,159**	15,930	13,816
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	3,463	3,418	3,378	**2,946**	**3,077**	3,223	2,804

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** معدل البطالة المنقح الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفقاً للمنهجية الجديدة.

*** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع في وتيرة نمو العجز في الميزان التجاري.